



يضرب ويبكي

■ دخلت أحزاب المشترك مرحلة تقديم طلبات الترشح للمجالس المحلية بروح كئيبة، واستهلت العملية بافتتاح عدد من الإشكاليات والمعوقات أمام اللجان الأصلية.. وتولي أعضاء ورموز في الأحزاب الخمسة مهام ومسؤوليات زرع الصعوبات وإثارة المشاكل حول اللجان وأعمالها، فيها أسندت إلى الجهاز الدعائي والإعلامي للمشارك مهام الترويج للمخالفات والضايقا بإطراف أخرى خالصة العليا والسلطة المحلية وازرع المؤثر الشعبي العام. تفصح صحف الإصلاح حزبيها والمشارك بتكريزها الدائم والعمل على دوائر ومناطق يعينها هي معارف للإصلاح ويتواجد فيها بصورة مكثفة.. وكان الإصلاحيون يقولون للناس: نحن هنا، وفهنا المخالفات والمشاكل فماذا بعد أن نعرف «الضياء» بانها أم المشاكل؟

عدو نفسه

■ ومع أن اللجان شُكلت من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية وفق اتفاق المبادئ، ويشغل أعضاء المشترك ما نسبته ٤٦٪ من اللجان، إلا أن الأحزاب تتحدث بتصور مسبق حول اللجان وكأنها أحزاب لا علاقة لها بالامر، فيما هي تشغل النصف إلا قليلا، واستعداد الأحزاب للجان لا يعني إلا شيئا واحدا وهو أن المشترك، وبعد أن استعدى الجميع في الساحة.. انتهى باستعداد أعضائه ولجانه ونفسه

أكذب الكذب

■ وأكذب الكذب هو أن تعيد الأحزاب استخدام الدعاية المضللة من أن أسماء تمت إسقاطها من الكشوفات، وهي تعلم جيدا أن اتفاق المبادئ قد حسم الامر وأن القضاء والأحكام القضائية التي اطلع عليها الجميع، بمن فيهم العضوان الجديدين في اللجنة العليا هي الأحكام التي ظهرت الكشوفات من المخالفات وأسفلت المكر منها.. والعجيب أن هذا كان مطلب الأحزاب ذاتها وشرطها الأول في اتفاق المبادئ، ثم ها هي تتقلب على شروطها واتفاقاتها وتقول عكس الأمر.. إنه زمن الزيف المشترك.

« غطيط » لا صحوة؟

■ اخترعت الصحوة حكاية طريفة مفادها أن هناك استقالات جماعية من المؤتمر.. وأن ٢٥ مؤتمريا في شيوخه استقالوا.. ولأنها لا تعلم أن «الكذب ملعون، زعمت أن سبب الاستقالة عدم تنفيذ المشاريع لمنطقهم.. وهذا يعني أن الصحوة لم تعد كذلك وصارت «غطيطا»، وألا لما سافقت حجة سخيفة كهذه، والحق هو أن الصحوة تأت هذه المرة -كما كل مرة-، وأخرعت حلما عن ٣٥ شخصا استقالوا، ثم جعلت من الكذبة قصة وحكاية، ولكنها ترفض وتثبي أن ترى ٥٠٠٠، أسيرة منكوبة في مدينة إب أخذ أموالها تجار الإصلاح وظاروا.. إلى النضال السلمي

ناظروا صاحبكم.. أولا

■ على الصراري.. بصر على استعداد مناظرة بين مرشح المؤتمر الشعبي العام، والمرشح «المستقل» باسم الأحزاب الخمسة «المستقلة»، ولن نخوض الآن في عك وأخطاء وزلات مرشح المشترك خلال أحاديثه الصحفية الشهر الماضي، فقد أظهر أنه يستمد نتائجاته تلك من تناقضات أحزاب المشترك.. ومعلوماته لا تشجع أحدا على مجاراته أو مناظرته، يكفي أنه يناظر أحزاب المشترك ويناقضها.. فقط نتعجب ونسال: ماذا راض الاشتراكيون مناقشة القائد الاشتراكي أحمد المجدي في رأيه ومنعوه حقه وامتنعوا عن مناظرته أو محاولته داخل اجتماعاتهم، بل وهدوا بالمعاينة والتجميد، ولا يتذكرون شيئا اسمه حوار أو مناقشة أو حرية إلا في الدعاية والمخاشعة؟

اعتراف.. غير مقصود

■ اعترف الكاتب الإصلاحي ناصر بجي، بأن المؤتمر الشعبي العام هو حزب الأحزاب، والمفلة الواسعة الجامعة تختلف الاتجاهات والتوجهات.. وزاد بأن اعترف للمؤتمر بالولسعية، عكس حزبه والأخرى في المشترك والتي تنوزع على البمين المتطرف واليسار المتطرف.. بجي لم يشأ الاعتراف مباشرة، ولكنه وقع فيه رغم إرادته.. فحينه عن أن المؤتمر يجمع في إطاره منابر شتى من اليمين إلى اليسار وما بينهما، أراد منه اتهام المؤتمر، إلا أنها ليست تهمة على الإطلاق ويخر المؤتمر بأنه الواسع الجامع وملقى الجميع.. عكس أحزاب أخرى انقلعت على ذاتها وبقيت مغرولة عن الحياة والمجتمع والعالم من حولها.. «الراهب.. نسي أو تناسى أن رايكلامي أحزاب المشترك رفضوا تقويض محفل واحد ليعوق عنهم عه اتفاق المبادئ وأصر الجميع على حضور التوقيع.. لا لشيء إلا لأن الخمسة لا يثقون بالخمسة.. ولقد منتركنا؟

يعتصمون يوم الأحد في محافظة إب ويحملون « لجنة الأنسي » المسؤولية

ضحايا حزب الإصلاح يعلنون «النضال السلمي» لانتزاع حقوقهم واستعادة أموالهم

لجنة المتابعة تناشد المنظمات الأهلية والإنسانية وحقوق الإنسان الوقوف إلى جانب الضحايا وتلعبون شملان إلى مراجعة أصحابه في «الإصلاح»

■ أعلن الضحايا المساهمون في شركتي «النور» والسنابل، والمكاتب التابعة لهما (الملوكتين لحزب الإصلاح) في محافظة إب، أعلنوا «النضال السلمي» لانتزاع حقوقهم واستعادة أموالهم بالطرق السلمية المشروعة.. وقرر المساهمون تنظيم مسيرة سلمية يوم الأحد القادم ٢٠/٨/٢٠٠٦ الساعة العاشرة صباحاً في مدينة إب للمطالبة بحقوقهم وتذكير حزب الإصلاح بمعاناة الأسر التي فقدت أموالها منذ عشرة أعوام ولم يحرك الحزب ساكناً لإعادة مستحقات الناس وإنصاف الفقراء والأيتام الذين فقدوا مصادر العيش ووقعوا ضحية لشركات حزب الإصلاح.



حقوق وأموال المساهمين ضاعت.. ومليار وثمانمائة مليون ريال وجه بها رئيس الجمهورية للتعويض ذهبت للوجاهات وأصحاب النفوذ.. والضحايا يقولون:

طفح الكيل

طبيب في متابعة التعويضات من الدولة، بحسب البيان «وهذه اللجنة يرأسها الأستاذ عبدالوهاب الأنسي الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح- لم تقم بمسؤوليتها على الوجه المطلوب... حيث قامت بتسليم مستحقات جميع المساهمين في مختلف المحافظات وحلت إشكالات أصحاب النفوذ ومن لهم تأثير على أعضاء اللجنة في صنعاء، وتركت (٥٠٠) أسرة في إب تتجرع مرارة الاستمثار ومرارة المواعيد الوهمية بالصرف ومرارة التحيز والعناد والتسويق والمماطلة».

وتحت شعار «النضال السلمي طريقنا لنيل حقوقنا واستعادة أموالنا» أعلن المساهمون الضحايا تنفيذ اعتصام ومسيرة وتصيد المطالبات والمناشدات وغيرها من الفعاليات السلمية والمدنية

المساهمون: لايجوز شرعاً ولا عقلاً استثمار هذا الظلم

لاستعادة حقوقهم المنهوبة «بعد عشر سنوات من بداية استثمار أموالنا في شركتي السنابل والنور والمكاتب التابعة لهما، ونحن نبحث عن حقوقنا ونتابع أموالنا، وقالت لجنة المتابعة لحقوق المساهمين: «لقد وجد المساهمون أن هذه الشركات التي كانوا يؤمنون منها استثمار أموالهم بطرق مشروعة وناجحة، دخلت مع شركة المنفذ في تعر بمشاريع أغلبها فاشلة ومن هذه المشاريع

وفي بيان أصدرته لجنة المتابعة لحقوق المساهمين يوم الثلاثاء الماضي ٨/١٤ بمدينة إب ناشدت (٥٠٠) أسرة منكوبة مختلف الجهات والمنظمات الوقوف معهم.. وقال البيان «نتناشد الجميع التعاون معنا والوقوف إلى جانبنا والتضامن في قضيتنا العادلة، وفي المقدمة نتناشد فخامة الأخ رئيس الجمهورية المنير علي عبدالله

صالح.. وأهاب المساهمون بالمنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والهيئات المهتمة بحقوق الإنسان للتعاون معهم من أجل نيل الحقوق والتعويضات العادلة. كما ناشد الضحايا

والتضررون كلاً من رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس الهيئة العليا للإصلاح، ومرشح حزب الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان، وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء مجلس الشورى ورئيس وأعضاء الحكومة وقيادة المجلس المحلي بمحافظة إب والمكتب التنفيذي النظر في قضيتهم ومعانات أسرهم وأطفالهم والعمل على صرف التعويضات المستحقة لهم بموجب توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي شكّرتهم بشكراً بصرف تعويض عادل قدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال في عام ٢٠٠١م بقصد إيفاءه إلى المساهمين مباشرة، رجمة منه بالأرام والأيام ويمن باعوا ممتلكاتهم وحلي سنانهم..

وكانت لجنة خاصة لصرف التعويضات قام بتشكيلها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والذي «كان له نور

أكثرهم من الأرامل والأيتام ويسألون : أين المنظمات الحقوقية؟

رئيس لجنة المتابعة لحقوق المساهمين : لن نسكت.. وسننقل الاعتصامات إلى صنعاء

أكثر من خمسة الف مواطن في محافظة إب بينهم الكثير من الأيتام والأرامل سلبت حقوقهم ونهبت ممتلكاتهم في أشيع عملية نصب وإحتيال تعرض لها بسطاء الناس من قبل شركة المنفذ الرسمية لتوظيف الأرامل والشركات التابعة لها والمبنودة في محافظة إب (السنابل والنور) التي قامت بأخذ مئات الملايين من المواطنين الذين وثقوا بهذه الشركات التي تمتلكها قيادات بارزة في التجمع اليمني للإصلاح.. وفي نهاية المطاف ضاعت أموال البسطاء الذين باع بعضهم بيته وبعض آخر باع سيارته وبعض آخر باع حلي زوجته ليساهم ويربح من هذه الشركات التي تدعى الاستثمار.. ولأن المساهمين قد ذاقوا الأزمين وسئموا من الماطلة والوعود الكاذبة أعلنت لجنة المتابعة للمطالبة بحقوق المساهمين في شركتي السنابل والنور التابعتين لشركة المنفذ أعلنوا اعتصامهم في مسجد عائشة بمدينة إب بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٦ لانتزاع حقوقهم من اللجنة بالطرق الشرعية والسليبة.

وتسليط الضوء على هذا الموضوع التقيا الأخ عبدالله الجليلي العقاب رئيس اللجنة التحضيرية للمطالبة بحقوق المساهمين بشركتي النور والسنابل وأجرينا معه هذا الحوار فالي التفاصيل...

■ مسكوك «السنابل» جمع المبالغ من المساهمين وتناصفها مع «المنفذ» . . وحقوقنا صارت استثمارات في شارع حدة بصنعاء

ما يعادل ٢٥ مليون أو أكثر والآن المساهمون مضيعون وكان عندها أكثر من خمسة ألاف مساهم قبل ما يسلم لشركة النور القسط الأول من اللجنة التي يرأسها عبدالوهاب الأنسي.

سلموا جزءاً لشركة النور وودعوا بالجزء الباقي (القسط الأخير) لكن فوجئنا أنه ما عاد فيش قسط ثاني.. وهذا جعلنا في حالة مادية ونفسية حرجة. ● هل شركة السنابل لم يصرف لنا إلى الآن أي مبلغ؟ ● من السنابل استسلم بعض من كان عنده نفوذ وقوة..

من عصام باشا أو من رئيس اللجنة عبدالوهاب الأنسي ومحمد قحطان ونحن نحمل عبدالوهاب الأنسي المسؤولية كاملة باعتباره ورئيس اللجنة وخمس سنوات لم يستطع فصل اللجنة عندهم وكشوفات وأسماء ومعلومات أن هذه المبالغ صحيحة.. نحن «المساهمين» ضائعون نشوف أحد المساهمين يدخل المحكمة وما يخرج بنتيجة المساهم يحتاج للمحامي والناثاس ما عندهم إمكانية على ذلك.. فاستدعينا المساهمين بشكل عام في عدة مواقف قلنا أوصلا صوئنا للدولة وللجنة والشركات إننا الآن بوقت حرج نطالب الدولة أن تنظر إلى وفق المظلومين والمساكين ونطالب بالتعويض الذي خرج من الدولة بنظر الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وحسبنا لفضل عبدالوهاب الأنسي هذا التعويض مليار وثمانمائة مليون ريال أين مصيره.

لن نسكت

● كيف تم جمع المبالغ من المساهمين؟ ● عن طريق الخدب يروح الشخص يدفع المبلغ ويعطونه استلاماً، مكتب السنابل كان في شارع العدين ومكتب النور جوار الرور ومشارع العدين أيضاً وكان يدير مكتب شركة السنابل عصام باشا

لقاء : وليد ابلان

● في البداية أشرح كيف تم أخذ الأموال من المواطنين من قبل شركة المنفذ والشركات التابعة لها؟ ● في عام ٩٥-٩٦م تم جمع مبالغ من المساهمين ووعدهم بإعطائهم نسبة ٥٠-٧٠٪ أرباح خلال ستة أو سبعة أشهر.

● من قام بذلك؟ ● الشركات ومدرسون وناس عاديون، بدأت بذلك شركة المنفذ في تعر وكوتت لها شركة هنا في إب وفوجئنا أن شركة المنفذ توزع مبالغ وأرباح خيالية فاندفع الناس في إب وبدأت فكرة نثبي شركة على أساس تعمل مع شركة المنفذ ولم نعرف ما هو نشاط هذه الشركة أحياناً قالوا أن نشاطهم في قطع عيار السيارات ومرة أخرى قالوا في الأراضي ومرة قالوا في المواد الغذائية.

الناس اطمأنوا لهؤلاء واعتقدوا أنهم جيدين وأنهم أمناء وصالحين ومستقيمين وبعد فتح مكاتب في إب للسنابل والنور هذا يبيع سيارته وهذا يبيع ذهب زوجته وهذا يبيع مكانه مندفعين جميعاً من أجل استثمار أموالهم.

في البداية كان عندهم أراض وضكت مساهماً بها وهذه الأراضي في صنعاء في مزيج جوار كلية الطب ودفننا مبالغ على أساس نستلم أرضية وفعلاً كانت أراضي حقيقية لكن في الأخير قالوا لنا اتركوا هذه الأراضي .. عندها مشاريع في عدن .. ما عرفنا ماذا

معهم في عدن .. قالوا عندهم أراض.. فوجئنا بالآخر أن معهم أرضية كما يقال في منطقة التلكس وهذه الأرضية تابعة للمنطقة الحرة .. وبقوا في أخذ ورد مع الدولة عن طريق الشيخ حمود هاشم الدارحي.

وتكرم فخامة الأخ الرئيس مشكوراً عندما عرف أن هناك ناساً مظلومين وأصحاب حقوق ومساكين .. يصرف مبلغ مليار وثمانمائة مليون .. تعويضاً.

ضيعوها

● شركة المنفذ هي التي نثبتت شركة السنابل والنور وما تبعها من مكاتب (الرافدين والتعاون) وإلى غير ذلك؟ ● مسئول السنابل في إب عصام باشا عندما جمع المبالغ يقال إنه سلم نصف المبلغ لشركة المنفذ والتصف الآخر يستثمرها في صنعاء الآن عنده سوبر مارك الباشا وأسواق الباشا في شارع حدة شارع مجاهد الآن يقول إنه ما يمتلك إلا ٢٥٪ من السوبر ماركات وقيل ثلاث سنوات يعترف للجنة المشكلة برئاسة عبدالوهاب الأنسي ومحمد قحطان وغيرهم يعترف أن عنده (٢٩ مليون ريال) والآن بعد أربع سنوات يقول أنا ما عندي إلا ربع السوبر ماركات